



التحليل الاقتصادي لتطور وكفاءة الشراكة التجارية بين مصر وأفريقيا

سرحان سليمان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية - مصر

بلغت قيمة التجارة بين مصر وأفريقيا نحو ٥,١١١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتزايدت بمعدل نمو بلغ نحو ١٢,٧٧٪ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٥، كما بلغ قيمة الصادرات الكلية المصرية الى افريقيا نحو ٣,٣٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتزايدت بمعدل نمو نحو ١٥,٢٣٪، في حين بلغ قيمة الواردات البيئية الكلية المصرية من افريقيا نحو ١,٧٨٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتزايدت بمعدل نمو بلغ نحو ٨,٢٥٪. وتبين تزايد الفائض بالميزان التجاري الكلي بين مصر وأفريقيا بمعدل نمو بلغ نحو ٢٣,٦٪. وتبين ان ليبيا تعتبر اهم الشركاء التجاريين لمصر، حيث مثلت قيمة التجارة المصرية مع ليبيا نحو ٢٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية المصرية مع افريقيا، يليها الجزائر بنحو ١٩,٣٣٪، ثم السودان بنحو ١٠,٨٤٪، واتضح ان نسبة قيمة التجارة المصرية مع افريقيا في إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية حوالي ٥,٦٧٪. واتضح ان متوسط درجة الميل للتصدير المصري الى افريقيا بلغ نحو ٠,٩٤٪، بينما بلغ متوسط درجة الميل للاستيراد المصري من افريقيا نحو ٠,٧١، ويوصى البحث بإنشاء شبكة من المعلومات التجارية والمواقع الالكترونية تضم كافة المعلومات التجارية المطلوبة والبيانات اللازمة للتبادل التجاري للتغلب على عدم وفرة المعلومات المتاحة ويمكن ان يساعد في ذلك نقطة التجارة الدولية المصرية، وتفعيل دور شركة ضمان الصادرات في تغطية المخاطر التي تواجه الصادرات المصرية في التجارة مع دول القارة، وكذلك تنشيط دور بنك تنمية الصادرات في توفير التمويل اللازم للصادرات المصرية الى دول القارة.

مقدمة

بأفريقيا، بهدف فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية فضلاً عن إمكانية تنويع مثل هذه الصادرات الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى زيادة حصيلة الصادرات وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وكذلك زيادة التبادل التجاري من خلال حصول مصر على ما تحتاجه من سلع من هذه الدول وبأسعار تقل عن نظيرتها العالمية، ورغم كل ذلك فان المتتبع لحركة التجارة المصرية الافريقية يلمس تضاولها وانخفاضها دون المأمول من هذه العلاقات. وتكمن المشكلة البحثية في انخفاض حجم التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا سواء الصادرات المصرية الى القارة او الواردات المصرية منها بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، ومن ثم يلزم دراسة وتحليل هذه التجارة وكفاءتها للوقوف على اهم الأسباب التي تعوق نموها وزيادتها ووضع بعض المقترحات التي تعمل على إزالة هذه المعوقات وتعمل على تنميتها بالدرجة المأمولة.

الأهداف البحثية

يستهدف البحث بصفة رئيسية الوقوف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية بين مصر وأفريقيا وكفاءتها بالإضافة الى تحليل ودراسة الهيكل السلعي بين مصر وأفريقيا وذلك خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)، ومن ثم يرمى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- دراسة الوضع الراهن للتجارة المصرية مع افريقيا.
 - ٢- التعرف على اهم الشركاء التجاريين لمصر بأفريقيا.
 - ٣- تقييم كفاءة التجارة الخارجية الكلية بين مصر وأفريقيا.
- المنهجية البحثية:

يعد السوق الأفريقي قاعدة استهلاكية عريضة إذ يفوق تعداده مليار نسمة، كما يتسم بالتنوع في الازواق ومواسم الطلب وكذلك مستويات الدخل وهو ما يعد سوقاً - لا يمكن تجاهله- للمنتجات المصرية للعديد من القطاعات غير المستغلة بالشكل الأمثل، حيث تواجه المنتجات المصرية العديد من العقبات التي يأتي في مقدمتها عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين مصر وبعض الدول الافريقية، هذا بالإضافة الى ضعف شبكة النقل الراهنة وارتفاع تكاليفها ومعدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في الأسواق الافريقية، وكذلك ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة، فضلاً عن المنافسة القوية من دول جنوب شرق اسيا، بالإضافة الى وجود قنوات تسويقية وتمويلية أوروبية مستقرة في معظم هذه الأسواق، مما يزيد من صعوبة المنافسة فيها، الامر الذي انعكس على انخفاض التبادل التجاري المصري مع هذه الدول (دياب، ٢٠١٦). ومن هذا المنطلق حرصت مصر على تدعيم علاقات التعاون والصداقة مع الدول والتكتلات الافريقية بشكل عام والدول الأعضاء في الكوميسا، بشكل خاص من خلال السعي لإبرام الاتفاقيات بين مصر والتكتلات الاقتصادية المقامة في القارة الافريقية مثل كتل الاليموا (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا)، والسيماك (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط افريقيا) من جهة وتفعيل اتفاقية الكوميسا المبرمة من جهة أخرى وذلك سعياً لتحقيق الوحدة الاقتصادية الافريقية.

المشكلة البحثية

اتجهت مصر في السنوات الأخيرة نحو ابرام العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية مع العديد من التكتلات الاقتصادية

هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد، ويتم حسابه بنسبة قيمة التجارة الخارجية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

• درجة المشاركة الاقتصادية: يعبر هذا المعيار عن مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، ويتم حسابه بالفرق بين الصادرات والواردات للدولة، أي صافي التجارة الخارجية منسوباً إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية (صادرات + واردات)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد أدنى صفر، وذلك في حالة توازن الميزان التجاري للدولة، وحد أعلى ١٠٠ في حالة ما إذا كانت الدولة مستورداً صافياً.

• متوسط الميل للتصدير: تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البيئية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول على العالم الخارجي ويزيد من اعتمادها على بعضها البعض، مما يجعل اقتصاديات الدول أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي.

• متوسط الميل للاستيراد: يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدول على بعضها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، وذلك بتقدير متوسط نسبة الواردات البيئية الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما زادت قيمته فيما يخص الواردات البيئية، كلما دل على انخفاض درجة اعتماد الدول على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، وزاد اعتماد الدول على التجارة البيئية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي.

• نصيب الفرد من التجارة الدولية: استخدام هذا المؤشر يؤدي إلى معرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من مجموع التجارة الدولية (الصادرات + الواردات)، ويحسب وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نصيب الفرد من التجارة الدولية} = (\text{قيمة التجارة الخارجية} / \text{عدد السكان}) \times 100$$

• ويتم حساب نصيب الفرد من كل من الصادرات والواردات بنفس الطريقة السابقة.

• كفاءة أداء العمليات التصديرية: تعتبر أهمية التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي مؤشراً على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدولة في مجال التجارة الخارجية مع غيرها من الدول أو التكتلات أو التجمعات الاقتصادية، وهو معيار تقريبي، نظراً لأن كفاءة العمليات التصديرية تتفوق على عوامل كثيرة منها سرعة الإجراءات والتسهيلات التصديرية وسرعة وصول السلعة للمستهلك النهائي بالجودة المطلوبة، وهذه عوامل من الصعب التعبير عنها أو اخضاعها للقياس في ظل عدم توفر تلك البيانات والمتعلقة بالدول المنافسة خاصة، ومن ثم يعبر هذا المؤشر عن وضع وإمكانية زيادة صادرات الدولة إلى غيرها من الدول أو التكتلات الاقتصادية. ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{كفاءة أداء العمليات التصديرية} = (\text{قيمة التجارة الخارجية} / \text{إجمالي الدخل القومي}) \times 100$$

اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام الأساليب البحثية الآتية:

١- معادلات الاتجاه الزمني العام: في دراسة تطور التجارة الخارجية الكلية المصرية مع أفريقيا، وكذلك دراسة معدلات تغيراتها السنوية ونموها السنوي.

٢- اعتمد البحث على العديد من مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية (فواز، وسليمان، ٢٠١٦): مثل درجة أهمية التجارة الخارجية، درجة الانفتاح أو الانكشاف الاقتصادي، درجة الاستقرار الاقتصادي، متوسط الميل للتصدير، متوسط الميل للاستيراد، علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البيئية، نصيب الفرد من التجارة الخارجية البيئية، كفاءة أداء العمليات التصديرية، المشاركة الاقتصادية، ومعدل التغطية وفيما عرضاً موجزاً لكل منها، وطريقة تقديرها:

• علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البيئية: يهدف قياس مدى الارتباط والتلازم بين الصادرات والواردات البيئية إلى تحديد ما إذا كانت التجارة بين الدول تتم وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة، أم أنها مجرد اتفاقيات تبادلية، ومدى أهمية الاتفاقيات التجارية في التجارة البيئية، وذلك بتقدير معامل بيرسون للارتباط بين الصادرات والواردات البيئية للدول.

• معدل التغطية: يشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلتها صادراتها، وتشير زيادة قيمته عن ١٠٠٪ إلى وجود فائضاً في الميزان التجاري للدولة، نظراً لأن قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك. ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل التغطية} = (\text{قيمة الصادرات} / \text{قيمة الواردات}) \times 100$$

• درجة الاستقرار الاقتصادي: يشير هذا المعيار إلى درجة التقلبات التي تحدث في التجارة الخارجية، إذ أنه كلما زادت قيمته كلما دل على زيادة التقلبات وعدم استقرار التجارة الخارجية، ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار، فإذا كانت قيمة المعامل مساوية للصفر، فإن ذلك يعني ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة، وكلما زادت قيمة هذا المعامل، فإن ذلك يعني زيادة درجة عدم الثبات، ويمكن الوقوف على درجة الاستقرار الاقتصادي لمتغير معين بتقدير معامل الاستقرار Instability Coefficient، والذي يعتمد على طريقة النسب المئوية لمتوسطات الانحرافات Average Percentage-deviation، والتي يتم تطبيقها وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{معامل عدم الاستقرار} = \frac{|\text{ص-ص}|}{\text{ص}} \times 100$$

• حيث أن: ص = القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة، ص^ = القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة، ويتم الحصول عليها من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى.

• درجة الانكشاف الاقتصادي: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى أيضاً درجة الانفتاح الاقتصادي؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع

مصادر البيانات:

استند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، أهمها: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الدولي، وقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة المصرية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، وبعض مواقع وقواعد البيانات والإحصاءات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وأهمها قاعدة بيانات www.trademap.org، بالإضافة إلى البحوث والرسائل والمجلات العلمية التي تناولت جوانب متعلقة بالدراسة.

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: الوضع الراهن للتجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا: يمكن استعراض أهم ملامح التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)، وتم اعتبار عام ٢٠٠٨ سنة الأساس، باعتباره منتصف السلسلة، وذلك من خلال دراسة تطورها، واتجاهها الزمني العام وذلك فيما يلي:

(١) تطور التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا: بلغ متوسط قيمة التجارة بين مصر وأفريقيا خلال فترة الدراسة نحو ٣,٥٨٧ مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ حوالي ٥٦٢,٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١، برقم نسبي بلغ نحو ١١,٣٢٪ مقارنة بسنة الأساس، وحد أقصى بلغ نحو ٧,٠٥٤

مليار دولار في عام ٢٠١٢، برقم نسبي بلغ نحو ١٤١,٩٨٪ مقارنة بسنة الأساس، وبلغت نحو ٥,١١١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، برقم نسبي بلغ نحو ١٠٢,٨٦٪ مقارنة بسنة الأساس، ويتناقص قدره نحو ٠,٦٨٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤ (جدول ١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمني العام لتطورها، كما بالمعادلة (١)، بجدول (٢)، إلى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٤٥٨,١٤ مليون دولار، أو بمعدل نمو بلغ نحو ١٢,٧٧٪ خلال فترة الدراسة.

(٢) تطور الصادرات البينية الكلية المصرية إلى أفريقيا:

قدر متوسط قيمة الصادرات الكلية المصرية إلى أفريقيا خلال فترة الدراسة بنحو ٢,٣٢٢ مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ نحو ٢١٤,٧٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١، برقم نسبي بلغ نحو ٧,٠٤٪ مقارنة بسنة الأساس، وحد أقصى بلغ نحو ٤,٥٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢، برقم نسبي بلغ نحو ١٤٩,٤٥٪ مقارنة بسنة الأساس، كما بلغت نحو ٣,٣٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، برقم نسبي بلغ نحو ١٠٩,٠٨٪ مقارنة بسنة الأساس، ويتناقص قدره نحو ١٤,٧٧٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤ (جدول ١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمني العام لتطورها، كما بالمعادلة (٢)، بجدول (٢)، إلى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٣٥٣,٦٥ مليون دولار، أو بما يمثل معدل نمو نحو ١٥,٢٣٪ خلال فترة الدراسة.

جدول ١. تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين مصر وأفريقيا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥). القيمة: مليون دولار أمريكي

البيان السنة	التجارة الخارجية البينية الكلية		الصادرات البينية الكلية		الواردات البينية الكلية		الميزان التجاري البيني الكلي	
	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي
٢٠٠١	٥٦٢,٥٢	١١,٣٢	٢١٤,٧٣	٧,٠٤	٣٤٧,٧٩	١٨,١٤	(١٣٣,٠٦)	-
٢٠٠٢	٨٦٠,٢٨	١٧,٣٢	٢٥٩,٠٧	٨,٤٩	٦٠١,٢١	٣١,٣٦	(٣٤٢,١٣)	-
٢٠٠٣	١١١٢,٥٠	٢٢,٣٩	٥٠٣,٣١	١٦,٥٠	٦٠٩,١٩	٣١,٧٧	(١٠٥,٨٨)	-
٢٠٠٤	١٢٨٠,٥٢	٢٥,٧٧	٤٩٩,٤٠	١٦,٣٧	٧٨١,١١	٤٠,٧٤	(٢٨١,٧١)	-
٢٠٠٥	١٧٩٧,٤٤	٣٦,١٨	٧٢١,٣٣	٢٣,٦٤	١٠٧٦,١١	٥٦,١٣	(٣٥٤,٧٨)	-
٢٠٠٦	١٥٩٣,١٣	٣٢,٠٧	٦٧١,٢١	٢٢,٠٠	٩٢١,٩٢	٤٨,٠٨	(٢٥٠,٧١)	-
٢٠٠٧	١٩١٦,٦٩	٣٨,٥٨	١٠٥٣,٥٠	٣٤,٥٣	٨٦٣,١٩	٤٥,٠٢	١٩٠,٣١	١٦,٧٩
٢٠٠٨	٤٩٦٨,٢٨	١٠٠	٣٠٥٠,٩٥	١٠٠	١٩١٧,٣٣	١٠٠	١١٣٣,٦٢	١٠٠
٢٠٠٩	٤٦٦٤,٥٧	٩٣,٨٩	٣٣١٧,١٦	١٠٨,٧٣	١٣٤٧,٤١	٩٣,٨٩	١٩٦٩,٧٥	١٧٣,٧٦
٢٠١٠	٥٧٨٠,٦٢	١١٦,٣٥	٤٠٦٨,٣٨	١٣٣,٣٥	١٧١٢,٢٤	٨٩,٣٠	٢٣٥٦,١٤	٢٠٧,٨٤
٢٠١١	٦١٧٤,٧٨	١٢٤,٢٨	٤٣٠٩,٢٧	١٤١,٢٤	١٨٦٥,٥٠	٩٧,٣٠	٢٤٤٣,٧٧	٢١٥,٥٧
٢٠١٢	٧٠٥٣,٨٩	١٤١,٩٨	٤٥٥٩,٥٣	١٤٩,٤٥	٢٤٩٤,٣٦	١٣٠,١٠	٢٠٦٥,١٨	١٨٢,١٨
٢٠١٣	٥٧٨٨,٩٦	١١٦,٥٢	٤٣٦١,٥٣	١٤٢,٩٦	١٤٢٧,٤٣	٧٤,٤٥	٢٩٣٤,١١	٢٥٨,٨٣
٢٠١٤	٥١٤٥,٦١	١٠٣,٥٧	٣٩٠٤,٩٦	١٢٧,٩٩	١٢٤٠,٦٥	٦٤,٧١	٢٦٦٤,٣١	٢٣٥,٠٣
٢٠١٥	٥١١٠,٦٢	١٠٢,٨٦	٣٣٢٨,١١	١٠٩,٠٨	١٧٨٢,٥١	٩٢,٩٧	١٥٤٥,٦٠	١٣٦,٣٤
المتوسط	٣٥٨٧,٣٦	-	٢٣٢١,٥٠	-	١٢٦٥,٨١	-	١٠٥٥,١٣	-
معدل التغير السنوي٪	١٢,٧٧	-	١٥,٢٣	-	٨,٢٥	-	٢٣,٦٠	-

القيم بين الأقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: قاعدة بيانات www.trademap.org

جدول ٢. معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة التجارة المصرية مع افريقيا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)

البيان رقم المعادلة	المتغير التابع ص ^{هـ}	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي %	ر ^٢	ف
(١)	التجارة الخارجية الكلية المصرية مع افريقيا	$\hat{ص} = ٧٧,٧٦٣ + ٤٥٨,١٤١ س - (٠,١٣١) (٧,٠٣٩) *$	٣٥٨٧,٣٦	١٢,٧٧	٠,٧٩٢	*٤٩,٥٤٧
(٢)	الصادرات البيئية الكلية المصرية الى افريقيا	$\hat{ص} = ٥٠٧,٧١٧ + ٣٥٣,٦٥٢ س - (١,١٦٢) (٧,٣٥٨) *$	٢٣٢١,٥٠	١٥,٢٣	٠,٧٩٢	*٥٤,١٤٧
(٣)	الواردات البيئية الكلية المصرية من افريقيا	$\hat{ص} = ٤٢٩,٩٥٢ + ١٠٤,٤٨٤ س - (٢,٠١٦) (٤,٤٥٤) *$	١٢٦٥,٨٦	٨,٢٥	٠,٥٧٤	*١٩,٨٤١
(٤)	الميزان التجاري الكلي المصري مع افريقيا	$\hat{ص} = ٩٣٧,٦٦٧ + ٢٤٩,١٦٣ س - (٢,٦٧٧) (٦,٤٦٨) *$	١٠٥٥,٦٣	٢٣,٦٠	٠,٧٤٥	*٨٣٥,٤١

ص^{هـ}: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليون دولار في السنة هـ. س: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣،، ١٥. القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة. * معنوي عند (٠,٠١). المصدر: حسب من: جدول (١).

ان الصادرات المصرية الى افريقيا انخفضت بنحو ١٤,٧٧٪، وارتفعت الواردات من افريقيا بنحو ٤٣,٦٨٪ في عام ٢٠١٥ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤، مما أدى الى انخفاض الفائض في الميزان التجاري المصري مع افريقيا بنحو ٩,٢٪ في عام ٢٠١٥ عن نظيره في عام ٢٠١٤.

ثانياً: اهم الشركاء التجاريين لمصر بأفريقيا:

(١) اهم الشركاء التجاريين للتجارة المصرية مع افريقيا: يمكن استعراض اهم ملامح التجارة الخارجية بين مصر وافريقيا خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٥)، للوقوف على اهم الشركاء التجاريين لمصر بأفريقيا، سواء للتجارة الخارجية وشقيها الصادرات والواردات، وايضاً تقدير صافي الميزان التجاري الكلي المصري مع الشركاء التجاريين الأفارقة، وقد تم دراسة تجارة كل الدول الأفريقية مع مصر، واختيار اهم (٢٠) دولة في مقدمة الشركاء التجاريين، وذلك من خلال دراسة تطورها، وذلك فيما يلي:

(١-١) اهم الشركاء للتجارة المصرية مع افريقيا:

بدراسة اهم الشركاء التجاريين لمصر في افريقيا خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بجدول (٣)، وقد شملت اهم (٢٠) دولة في تجارة مصر مع افريقيا، بلغ قيمة التجارة المصرية معها نحو ٣٣١٨,٦٣ مليون دولار، تمثل حوالي ٩٢,٥١٪ من إجمالي تجارة مصر مع افريقيا، وتبين ان ليبيا تعتبر اهم الشركاء التجاريين لمصر في افريقيا، حيث بلغت قيمة التجارة المصرية مع ليبيا نحو ٧٠٢,٨ مليون دولار، تمثل نحو ٢٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية المصرية مع افريقيا، يليها الجزائر حيث بلغت قيمة التجارة المصرية مع الجزائر نحو ٦٧٩,١٩ مليون دولار، تعادل نحو ١٩,٣٣٪ من إجمالي التجارة المصرية مع افريقيا، يليها السودان، حيث بلغت قيمة التجارة المصرية مع السودان نحو ٣٨٠,٩٤ مليون دولار، تمثل نحو ١٠,٨٤٪ من إجمالي التجارة المصرية مع افريقيا، وبالتالي يتضح ان نحو نصف التجارة المصرية مع افريقيا تتركز في الدول الثلاثة. وتمثل كل منها (١٠٪ فأكثر) من قيمة التجارة المصرية مع افريقيا كمتوسط خلال فترة الدراسة.

(٣) تطور الواردات البيئية الكلية المصرية من افريقيا:

بلغ متوسط قيمة الواردات البيئية الكلية المصرية من افريقيا خلال فترة الدراسة حوالي ١,٢٦٦ مليار دولار. وتراوحت قيمتها بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٤٧,٧٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١، برقم نسبي بلغ نحو ١٨,١٤٪ مقارنة بسنة الاساس، وحد أقصى بلغ نحو ٢,٤٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢، برقم نسبي بلغ نحو ١٣٠,١٪ مقارنة بسنة الاساس، كما بلغت نحو ١,٧٨٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، برقم نسبي بلغ نحو ٩٢,٩٧٪ مقارنة بسنة الاساس، وبتزايد قدره نحو ٤٣,٦٨٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤، (جدول ١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمني العام لتطورها، كما بالمعادلة رقم (٣)، بجدول (٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية ٠,٠١ بلغ نحو ١٠٤,٤٨ مليون دولار، او ما يمثل معدل نمو بلغ نحو ٨,٢٥٪ خلال فترة الدراسة.

(٤) تطور الميزان التجاري البيئي الكلي المصري مع افريقيا:

بلغ متوسط قيمة الميزان التجاري بين مصر وافريقيا خلال فترة الدراسة فائضاً قدره نحو ١,٠٥٦ مليار دولار. وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ عجزاً قدر بنحو (٣٥٤,٧٨) مليون دولار في عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ فائضاً قدر بنحو ٢,٩٣٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣. وشهدت الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) عجزاً مستمراً في الميزان التجاري المصري مع افريقيا، بينما استطاع الميزان التجاري المصري تحقيق فائضاً مستمراً مع افريقيا في الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)، (جدول ١). وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الميزان التجاري بين مصر وافريقيا، كما بالمعادلة رقم (٤)، بجدول (٢)، الى تزايد الفائض بمقدار سنوي معنوي إحصائي عند مستوى المعنوية ٠,٠١ بلغ نحو ٢٤٩,١٦ مليون دولار، او ما يمثل معدل نمو بلغ نحو ٢٣,٦٪ خلال فترة الدراسة.

وتشير النتائج السابقة الى تفوق الصادرات المصرية الى افريقيا في القيمة ومعدل النمو عن نظيرتها للواردات المصرية من افريقيا، مما أدى الى تحقيق فائض متزايد في الميزان التجاري المصري مع افريقيا كمتوسط خلال فترة الدراسة. وتبين

الصادرات المصرية إليها نحو ٣٢٧,٢٧ مليون دولار، تعادل نحو ١٤,٥٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا، يليها المغرب حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها نحو ٢٥٠,٥ مليون دولار، تمثل نحو ١١,١٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا، يليها الجزائر حيث بلغ قيمة الصادرات المصرية إليها نحو ٢٢٩,٣٩ مليون دولار، تعادل نحو ١٠,٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا، وبالتالي يتضح ان نحو ٦١,٦٨٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا تتركز في الدول الأربعة، كمتوسط خلال فترة الدراسة.

يلي ذلك الدول التي تمثل بين (٥٪ - أقل من ١٠٪) من قيمة الصادرات المصرية إلى أفريقيا، وتشمل دولتين وهما جنوب أفريقيا وكينيا حيث بلغ قيمة الصادرات المصرية إلى كل منها نحو ١٧٩,٣٧، ١٣١,٣٨ مليون دولار، تمثل نحو ٧,٩٨٪، ٥,٨٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا لكل منها على الترتيب.

يلي ذلك الدول التي تمثل بين (١٪ - أقل من ٥٪) من قيمة التجارة الصادرات المصرية إلى أفريقيا، وتشمل (٦) دول وهي دول كل من نيجيريا، تونس، إثيوبيا، غانا، ارتيريا، السنغال حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية مع كل منها نحو ٣,٩٣٪، ٢,٦٩٪، ١,٧١٪، ١,٦٣٪، ١,١٨٪، ١,٠٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا لكل منها على الترتيب، وبالتالي فإن الدول التي تمثل الصادرات المصرية إليها (١) فأكثر من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا، والتي شملت (١٢) دولة بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها نحو ٨٧,٦٨٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية إلى أفريقيا، أما بقية الدول فقد تبين ان كل منها تستحوذ على أقل من ١٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية إلى أفريقيا.

يلي ذلك الدول التي تمثل بين (٥٪ - أقل من ١٠٪) من قيمة التجارة المصرية مع أفريقيا، وتشمل (٣) دول وهي كل من المغرب، وكينيا، وجنوب أفريقيا، حيث بلغت قيمة التجارة المصرية مع كل منها نحو ٣١١,٤٢، ٢٩٥,٣٥، ٢٤٢,٠٨ مليون دولار، تمثل نحو ٨,٨٦٪، ٨,٤٪، ٦,٨٩٪ من إجمالي التجارة المصرية مع أفريقيا لكل منها على الترتيب.

يلي ذلك الدول التي تمثل بين (١٪ - أقل من ٥٪) من قيمة التجارة المصرية مع أفريقيا، وتشمل (٥) دول وهي كل من زامبيا، تونس، نيجيريا، إثيوبيا، غانا، حيث بلغت قيمة التجارة المصرية مع كل منها نحو ٤,٨٢٪، ٣,٤٥٪، ٢,٧٢٪، ١,٦٣٪، ١,٢٩٪ من إجمالي التجارة المصرية مع أفريقيا لكل منها على الترتيب، وبالتالي فإن الدول التي تمثل تجارتها مع مصر (١) فأكثر والتي شملت (١١) دولة بلغت قيمة مصر معها نحو ٨٨,٢٣٪ من إجمالي قيمة التجارة المصرية مع أفريقيا، أما بقية الدول فقد تبين ان كل منها تستحوذ على أقل من ١٪ من إجمالي قيمة التجارة المصرية مع أفريقيا.

(٢-١): أهم الشركاء للصادرات المصرية في أفريقيا:

بدراسة اهم الشركاء للصادرات المصرية في أفريقيا خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بجدول (٣)، وقد شملت الصادرات المصرية لاهم (٢٠) افريقية من إجمالي الصادرات المصرية لأفريقيا، وقد بلغ قيمة الصادرات المصرية إليها نحو ٢١١٨,٠٨ مليون دولار، تمثل حوالي ٩١,٢٤٪ من إجمالي صادرات مصر إلى أفريقيا، وتبين ان ليبيا تعتبر اهم الشركاء للصادرات المصرية في أفريقيا، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى ليبيا نحو ٥٧٩,٩٦ مليون دولار، تمثل نحو ٢٥,٧٩٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى أفريقيا، يليها السودان حيث بلغت قيمة

جدول ٣. اهم الشركاء التجاريين للتجارة بين مصر وأفريقيا كمتوسط للفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٥)

البيان	الصادرات		الواردات		صافي الميزان التجاري الكلي
	القيمة	%	القيمة	%	
ليبيا	٥٧٩,٩٦	٢٥,٧٩	٤٤٩,٨٠	٣٥,٥٥	٤٥٧,١٢
السودان	٣٢٧,٢٧	١٤,٥٥	١٦٣,٩٦	١٢,٩٦	٢٧٣,٦١
المغرب	٢٥٠,٥٠	١١,١٤	١٥٧,٥٤	١٢,٤٥	١٨٩,٥٨
الجزائر	٢٢٩,٣٩	١٠,٢٠	١٢٢,٨٤	٩,٧١	١١٦,٦٧
جنوب افريقيا	١٧٩,٣٧	٧,٩٨	٦٢,٧١	٤,٩٦	٨١,١٢
كينيا	١٣١,٣٨	٥,٨٤	٦٠,٩٢	٤,٨١	٢٨,١٥
نيجيريا	٨٨,٢٨	٣,٩٣	٦٠,٥٨	٤,٧٩	٢٤,٤٩
تونس	٦٠,٥٨	٢,٦٩	٥٣,٦٧	٤,٢٤	٢٢,٦٥
إثيوبيا	٣٨,٥٢	١,٧١	٢٢,٩٢	١,٨١	١٩,٨٣
غانا	٣٦,٧٥	١,٦٣	١٨,٦٩	١,٤٨	١٧,٦٧
ارتيريا	٢٦,٤٧	١,١٨	١١,١٥	٠,٨٨	(٠,٠١)
السنغال	٢٣,٢٨	١,٠٤	١٠,٦٣	٠,٨٤	(٠,١٢)
اوغندا	٢١,٥٩	٠,٩٦	٨,٥٩	٠,٦٨	(٠,١٤)
ساحل العاج	١٩,٩٨	٠,٨٩	٧,١٦	٠,٥٧	(٠,٣٠)
كوتوفوار	١٨,٨٠	٠,٨٤	٦,٤٨	٠,٥١	(٠,٤٦)
تنزانيا	١٧,٩٢	٠,٨٠	٤,٤٦	٠,٣٥	(١,٩٦)
الصومال	١٧,٤٧	٠,٧٨	٤,٤٥	٠,٣٥	(٢١,٢٢)
كاميرون	١٧,١٨	٠,٧٦	٤,٤٢	٠,٣٥	(٣٢,٥٨)
أنجولا	١٦,٩٠	٠,٧٥	٤,٣٥	٠,٣٤	(١٤٥,٦٣)
جيبوتي	١٦,٤٩	٠,٧٣	٣,٩٢	٠,٣١	(٢٢٠,٤١)
موريتانيوس	٢١١٨,٠٨	٩١,٢٤	١٢٣٩,٢٣	٩٧,٩٤	٩٢,٥١
بقية الدول	٢٠٣,٤٢	٨,٧٦	٢٦,٦٣	٢,٠٦	٧,٤٩
الإجمالي	٢٣٢١,٥٠		١٢٦٥,٨٦		٣٥٨٧,٣٦

القيمة: مليون دولار أمريكي .

القيم بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من: قاعدة بيانات www.trademap.org

- تتمثل اهم الشركاء التجاريين لمصر في افريقيا في دول كل من ليبيا، موريتانيا السودان، بتسوانا وغينيا، ويرجع ذلك الى ان هذه الدول الأربعة في مقدمة اهم الدول التي تستورد منها مصر من افريقيا.

- تعتبر ليبيا هم الدول على الاطلاق في تجارة مصر مع الدول الافريقية حيث تبين انها في مقدمة الدول التي تصدر اليها مصر وفي ذات الوقت اهم دولة تستورد منها مصر من بين الدول الافريقية، فهي تعتبر اهم شريك تجارى لمصر في افريقيا.

- تعاني مصر من عجز في الميزان التجاري تجاه الدول العربية الافريقية ما عدا جزر القمر.

- تتركز معظم التجارة المصرية مع الدول الافريقية في منطقة شمال افريقيا.

- تتركز معظم الواردات المصرية من الدول الافريقية من الدول العربية الافريقية في شمال افريقيا بالإضافة الى السودان

- تتركز معظم الصادرات المصرية مع الدول الافريقية في غرب افريقيا.

- تتمتع مصر بفائض في الميزان التجاري مع معظم دول غرب افريقيا، نتيجة ارتفاع الصادرات المصرية اليها عن الواردات المصرية منها.

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع افريقيا:

يمكن استعراض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية مع افريقيا خلال فترة الدراسة فيما يلي:

(١) معدلات التغير السنوية للتجارة الخارجية المصرية مع افريقيا: باستعراض معدلات التغير السنوية للتجارة المصرية مع افريقيا، ولشقيها الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، كما في جدول (٤)، وذلك بتقدير النسبة المئوية للتغير السنوي في كل منها، يتضح أن النسبة المئوية للتغير السنوي للتجارة المصرية مع افريقيا تراوحت بين حد أدنى بلغ انخفاضاً قدره نحو ١٧,٩٣٪ في عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ ارتفاعاً قدره نحو ١٥٩,٢١٪ في عام ٢٠٠٨، وشهدت النسبة المئوية للتغير السنوي للتجارة المصرية مع افريقيا تراجعاً في السنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، حيث بلغت تراجعاً بنحو ١١,٣٧٪، ٦,١١٪، ١٧,٩٣٪، ١١,١١٪، ٠,٦٨٪، بينما حققت بقية السنوات ارتفاعاً في النسبة المئوية للتغير السنوي.

بينما تراوحت النسبة المئوية للتغير السنوي للصادرات المصرية الى افريقيا بين حد أدنى بلغ انخفاضاً قدره نحو ١٤,٧٧٪ في عام ٢٠١٥، وحد أقصى بلغ ارتفاعاً قدره نحو ١٨٩,٦٪ في عام ٢٠٠٨، كما شهدت النسبة المئوية للتغير السنوي في الصادرات المصرية الى افريقيا تراجعاً في السنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، حيث بلغت تراجعاً بلغ نحو ٠,٧٨٪، ٦,٩٥٪، ٤,٣٤٪، ٤٧,١٠٪، ١٤,٧٧٪، بينما حققت بقية السنوات ارتفاعاً في النسبة المئوية للتغير السنوي.

كما تراوحت النسبة المئوية للتغير السنوي للواردات المصرية من افريقيا بين حد أدنى بلغ انخفاضاً قدره نحو ٤٢,٧٧٪ في عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ ارتفاعاً قدره نحو ١٢٢,١٢٪ في عام ٢٠٠٨، كما شهدت النسبة المئوية للتغير السنوي في الواردات المصرية من افريقيا تراجعاً في السنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٣، ٢٠١٤، حيث بلغت تراجعاً بلغ نحو ١٤,٣٣٪، ٦,٣٧٪، ٢٩,٧٢٪، ٤٢,٧٧٪، ١٣,٠٩٪، بينما حققت بقية السنوات ارتفاعاً في النسبة المئوية للتغير السنوي.

(٣-١): أهم الشركاء للواردات المصرية في افريقيا:

بدراسة اهم الشركاء للواردات المصرية في افريقيا خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بجدول (٣)، وقد شملت الواردات المصرية لاهم (٢٠) افريقية من إجمالي الواردات المصرية من افريقيا، وقد بلغ قيمة الواردات المصرية منها نحو ١٢٣٩,٢٣ مليون دولار، تمثل حوالى ٩٧,٩٤٪ من إجمالي واردات مصر من افريقيا، وتبين ان ليبيا تعتبر اهم الشركاء للواردات المصرية في افريقيا، حيث بلغت قيمة الواردات المصرية من ليبيا نحو ٤٤٩,٨ مليون دولار، تمثل نحو ٣٥,٥٥٪ من إجمالي الواردات المصرية من افريقيا، يليها موريتانيا حيث بلغت قيمة الواردات المصرية منها نحو ١٦٣,٩٦ مليون دولار، تعادل نحو ١٢,٩٦٪ من إجمالي الواردات المصرية من افريقيا، يليها بتسوانا، حيث بلغت قيمة الواردات المصرية منها نحو ١٥٧,٥٤ مليون دولار، تمثل نحو ١٢,٤٥٪ من إجمالي الواردات المصرية من افريقيا، وبالتالي يتضح ان نحو ٦٠,٩٦٪ من إجمالي الواردات المصرية من افريقيا تتركز في الدول الثلاثة، كمتوسط خلال فترة الدراسة.

يلي ذلك الدول التي تمثل بين (٥٪ - اقل من ١٠٪) من قيمة الواردات المصرية من افريقيا، وتشمل دولة واحدة وهي غينيا حيث بلغ قيمة الواردات المصرية منها نحو ١٢٢,٨٤ مليون دولار، تمثل نحو ٩,٧١٪ من إجمالي الواردات المصرية مع افريقيا كمتوسط خلال فترة الدراسة.

يلي ذلك الدول التي تمثل بين (١٪ - اقل من ٥٪) من قيمة الواردات المصرية من افريقيا، وتشمل (٦) دول وهي دول كل من سيشيل، ليبيريا، غينيا، غينيا بيساو، بورندي، الكاميرون حيث بلغت قيمة الواردات المصرية الى كل منها نحو ٤,٩٦٪، ٤,٨١٪، ٤,٧٩٪، ٤,٢٤٪، ١,٨١٪، ١,٤٨٪ من إجمالي الواردات المصرية من افريقيا لكل منها على الترتيب، وبالتالي فان الدول التي تمثل الواردات المصرية منها (١٪ فأكثر) من إجمالي الواردات المصرية من افريقيا، والتي شملت (١٠) دولة بلغت قيمة الواردات المصرية منها نحو ٩٢,٧٦٪ من إجمالي قيمة الواردات المصرية من افريقيا، اما بقية الدول فقد تبين ان كل منها تستحوذ على اقل من ١٪ من إجمالي قيمة الواردات المصرية مع افريقيا.

(٤-١): صافي الميزان التجاري المصري مع الشركاء التجاريين في افريقيا:

تبين من دراسة صافي الميزان التجاري المصري مع الدول الافريقية خلال فترة الدراسة ان مصر عانت من عجز في الميزان التجاري مع (١٠) دول افريقية، وتبين من البيانات الواردة بجدول (٣) ان اهم (١٠) دول حققت مصر معها فائض في ميزانها التجاري تشمل كل من غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، سيشيل، بوركينافاسو، موريشيوس، الصومال، جامبيا، الكاميرون، وجزر القمر حيث بلغ قيمة صافي الميزان التجاري المصري مع كل منها فائضاً قدره نحو ٤٥٧,١٢، ٢٧٣,٦١، ١٨٩,٥٨، ١١٦,٦٧، ٨١,١٢، ٢٨,١٥، ٢٤,٤٩، ٢٢,٦٥، ١٩,٨٣، ١٧,٦٧ مليون دولار لكل منها على الترتيب، في حين عانت مصر من عجز في ميزانها التجاري مع دول كل من الجزائر، الكونغو، سوازيلاندا، موزمبيق، جنوب افريقيا، تنزانيا، بوروندي، موريتانيا، بتسوانا، وليبيا حيث بلغ العجز نحو ٠,٠١، ٠,١٢، ٠,١٤، ٠,٣، ٠,٤٦، ١,٩٦، ٢١,٢٢، ٣٢,٥٨، ٤٥,٦٣، ٤١، ٢٢٠,٤١ مليون دولار لكل منها على الترتيب كمتوسط خلال فترة الدراسة.

وتشير النتائج السابقة والمتعلقة بأهم الشركاء التجاريين لمصر في افريقيا الى عدة نتائج مهمة:

- تركز الواردات المصرية من افريقيا في عدد اقل من تركز الصادرات المصرية من افريقيا.

مجلة العلوم الزراعية المستدامة م ٤٥ ، ٢٤ (٢٠١٩)

المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للميزان التجاري المصري مع أفريقيا نحو ٣٦,٣٨٪، وتراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للميزان التجاري المصري مع أفريقيا بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٦٣٪ في عام ٢٠١٢، وحد أقصى بلغ نحو ٩٨,٥٩٪ في عام ٢٠٠٤، مما يشير عدم ثبات أو استقرار الميزان التجاري المصري مع أفريقيا خلال فترة الدراسة.

وتشير النتائج السابقة الى ان الواردات المصرية من أفريقيا أكثر استقراراً من الصادرات المصرية الى أفريقيا، وانعكس ذلك على استقرار التجارة المصرية مع أفريقيا والتي اتسمت بالتذبذب، وكذلك على الميزان التجاري المصري مع أفريقيا والذي اتسم بعدم الاستقرار بشكل أكبر من كل من الصادرات والواردات.

(٣) الأهمية النسبية للتجارة المصرية مع أفريقيا في إجمالي التجارة المصرية: باستعراض بيانات جدول (٥)، يتضح ان نسبة قيمة التجارة المصرية مع أفريقيا في إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٣,٣٤٪ في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٧,٢٩٪ في عام ٢٠١٠، وبلغت نحو ٥,٣١٪ في عام ٢٠١٥، وبارتفاع قدره نحو ٠,٠٦٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥,٦٧٪. كما تراوحت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية الى أفريقيا بالنسبة لإجمالي قيمة الصادرات المصرية لنفس فترة الدراسة بين حد أدنى بلغ نحو ٤,٣٤٪ في عام ٢٠٠٦، وحد أقصى بلغ نحو ١٥,٥٪ في عام ٢٠١٢، كما بلغت نحو ١٥,١٥٪ في عام ٢٠١٥، وبارتفاع قدره نحو ٠,٥٩٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩,٦٥٪.

بينما تراوحت الأهمية النسبية لقيمة الواردات المصرية من أفريقيا بالنسبة لإجمالي قيمة الواردات المصرية في نفس فترة الدراسة بين حد أدنى بلغ نحو ١,٧٤٪ في عام ٢٠١٤، وحد أقصى بلغ نحو ٦,٠٨٪ في عام ٢٠٠٤، وبلغت نحو ٢,٤٪ في عام ٢٠١٥، وبارتفاع قدره نحو ٠,٦٦٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣,٤٥٪.

وتشير النتائج السابقة الى ان تدنى الأهمية النسبية للتجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا في إجمالي التجارة الخارجية المصرية، وبدل على ان أفريقيا ليست في مقدمة توجهات التجارة الخارجية المصرية، على الرغم من اتساع وحجم أفريقيا، ولذا من الأهمية إعادة النظر في هذه التوجهات وبما يتناسب مع أهمية القارة الأفريقية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية لمصر.

(٤) معدل التغطية الصادرات المصرية للواردات المصرية مع أفريقيا: يعبر هذا المؤشر بصفة أساسية عن كفاءة التجارة الخارجية، وقدرتها على تغطية نفقات الواردات من حصة الصادرات، كما يشير أيضاً الى الوضع النسبي للدول في عملية التبادل الدولي أي مدى تحكّمها في وارداتها، ويتبين من جدول (٦) أن معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية مع أفريقيا تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٤٣,٠٩٪ في عام ٢٠٠٢، وحد أقصى بلغ نحو ٣١٤,٧٥٪ في عام ٢٠١٤، وبلغ نحو ١٨٦,٧١٪ في عام ٢٠١٥، وبانخفاض قدره بلغ نحو ١٢٨,٠٤٪ عن نظيره في عام ٢٠١٥، وبلغ متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية مع أفريقيا خلال فترة الدراسة نحو ١٣١,٢٥٪، وتبين انه في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) لم تستطيع الصادرات المصرية الى أفريقيا تغطية الواردات المصرية من أفريقيا، بينما استطاعت تغطيتها خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٥)، وانه خلال الفترة الأخيرة حققت مصر معدلات تغطية مرتفعة استطاعت معها تحقيق متوسط معدل تغطية للفترة (٢٠١٥ - ٢٠٠١) في صالح مصر.

وانعكست هذه التغيرات السنوية في السنوات المختلفة في كل من الصادرات والواردات المصرية مع أفريقيا على التغيرات السنوية في قيمة صافي الميزان التجاري المصري الأفريقي، ففي عام ٢٠٠٧ تغير العجز المستمر في صافي الميزان التجاري المصري الأفريقي من عجز مستمر قبل ذلك العام الى تحقيق فائض، وبالنسبة للفترة التي عانى فيها الميزان التجاري المصري الأفريقي من عجز مستمر وهي الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦)، فقد تبين انخفاض العجز في الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٦ حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي انخفاضاً قدره نحو ٦٩,٠٥٪، ٢٩,٣٣٪، بينما ارتفعت النسبة المئوية للتغير السنوي في العجز في الميزان التجاري المصري مع أفريقيا في الأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي ارتفاعاً قدره نحو ١٥٧,١٢٪، ١٦٦,٠٥٪، ٢٥,٩٤٪، اما خلال الفترة التي حقق فيها الميزان التجاري المصري الأفريقي فائضاً مستمراً وهي الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٥) فقد تبين انخفاض الفائض في الأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥ حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي انخفاضاً قدره نحو ١٥,٤٩٪، ٩,٢٪، ٤١,٩٩٪، بينما ارتفعت النسبة المئوية للتغير السنوي في الفائض في الميزان التجاري المصري مع أفريقيا في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٣ حيث بلغت النسبة المئوية للتغير السنوي ارتفاعاً قدره نحو ٤٩٥,٦٨٪، ٧٣,٧٦٪، ١٩,٦٢٪، ٣,٧٢٪، ٤٢,٠٨٪.

ويتضح من النتائج السابقة أن هناك ثلاثة أعوام انخفضت فيها النسبة المئوية للتغير السنوي لكل من الصادرات والواردات المصرية مع أفريقيا وهي أعوام ٢٠٠٦، ٢٠١٣، ٢٠١٤ وبالتالي انخفضت النسبة المئوية للتغير السنوي في التجارة المصرية مع أفريقيا في هذه السنوات، وبالتالي يجب البحث عن اسباب الانخفاض المتزامن في كل من الصادرات والواردات في السنوات المعينة، والوقوف على سبل علاجها للاستفادة من ذلك في السنوات القادمة.

(٢) درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع أفريقيا: بدراسة درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع أفريقيا، ولشقيها الصادرات والواردات، وكذلك بالنسبة للميزان التجاري خلال فترة الدراسة، كما في جدول (٤)، يتضح أن قيم معاملات عدم الاستقرار للتجارة المصرية مع أفريقيا خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١,٥٢٪ في عام ٢٠١٣، وبذلك يعتبر بشكل عام أكثر الأعوام استقراراً، وحد أقصى بلغ نحو ٤٧,٨٨٪ في عام ٢٠٠١، وبذلك يعتبر أقل الأعوام استقراراً، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة المصرية مع أفريقيا نحو ١٨,٧٢٪، وتشير هذه النتائج الى ان التجارة المصرية مع أفريقيا متذبذبة وتتسم بعدم الاستقرار او الثبات النسبي وان اتجهت الى الاستقرار بمعدلات منخفضة. بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار للصادرات المصرية الى أفريقيا بين حد أدنى بلغ نحو ٦,٦٤٪ في عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ نحو ٥٨,٤٢٪ في عام ٢٠٠٦، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات المصرية الى أفريقيا حوالي ٢٨,٨٢٪، وتدل هذه النتائج على عدم استقرار الصادرات المصرية الى أفريقيا من عام لآخر.

كما تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات المصرية من أفريقيا، بين حد أدنى بلغ نحو ١,٦٧٪ في عام ٢٠٠٩، وحد أقصى بلغ نحو ٥١,٤٧٪ في عام ٢٠٠٨، كما بلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للواردات المصرية من أفريقيا نحو ١٥,٩٨٪، مما يشير الى تذبذب وعدم استقرار الواردات المصرية من أفريقيا نسبياً خلال فترة الدراسة. وبلغ

جدول ٤. تطور التغيرات السنوية ومعاملات عدم الاستقرار في قيمة التجارة الخارجية بين مصر وأفريقيا خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)

البيان السنة	التجارة الخارجية البيئية الكلية		الصادرات البيئية الكلية		الواردات البيئية الكلية		الميزان التجاري البيئي الكلي	
	التغيرات السنوية	معاملات عدم الاستقرار	التغيرات السنوية	معاملات عدم الاستقرار	التغيرات السنوية	معاملات عدم الاستقرار	التغيرات السنوية	معاملات عدم الاستقرار
٢٠٠١	-	٤٧,٨٨	-	٣٩,٣٨	-	٣٤,٩٢	-	٨٠,٦٧
٢٠٠٢	٥٢,٩٣	٢,٥٩	٢٠,٦٥	٢٩,٨٠	٧٢,٨٦	٥,٩٠	١٥٧,١٢	٢٢,١٣
٢٠٠٣	٢٩,٣٢	١٤,٢٠	٩٤,٢٧	٩,٠٣	١,٣٣	١٨,٠٥	(٦٩,٠٥)	٤٤,٣٢
٢٠٠٤	١٥,١٠	٢٧,٠٣	(٠,٧٨)	٤٤,٩٣	٢٨,٢٢	٧,٨٨	١٦٦,٠٥	٩٨,٥٩
٢٠٠٥	٤٠,٣٧	١٨,٧٨	٤٤,٤٤	٤٢,٧٨	٣٧,٧٧	١٢,٩٩	٢٥,٩٤	٨٠,١٣
٢٠٠٦	(١١,٣٧)	٤٠,٣٦	(٦,٩٥)	٥٨,٤٢	(١٤,٣٣)	١٢,٧٧	(٢٩,٣٣)	٨٠,٩٩
٢٠٠٧	٢٠,٣١	٣٨,٧٥	٥٦,٩٥	٤٦,٤٦	(٦,٣٧)	٢٥,٦٧	(١٧٥,٩١)	٧٦,٤٠
٢٠٠٨	١٥٩,٢١	٣٨,٤٩	١٨٩,٦٠	٣١,٤٢	١٢٢,١٢	٥١,٤٧	٤٩٥,٦٨	٧,٣٩
٢٠٠٩	(٦,١١)	١٥,٣٠	٨,٧٣	٢٤,٠٠	(٢٩,٧٢)	١,٦٧	٧٣,٧٦	٥٠,٩٦
٢٠١٠	٢٣,٩٣	٢٨,٣٥	٢٢,٦٥	٣٤,٣٢	٢٧,٠٨	١٦,١٠	١٩,٦٢	٥١,٦٢
٢٠١١	٦,٨٢	٢٤,٤٥	٥,٩٢	٢٧,٤٠	٨,٩٥	١٨,١٢	٣,٧٢	٣٥,٥٣
٢٠١٢	١٤,٢٤	٣٠,١٥	٥,٨١	٢٢,٠٤	٣٣,٧١	٤٨,١٤	(١٥,٤٩)	٠,٦٣
٢٠١٣	(١٧,٩٣)	١,٥٢	(٤,٣٤)	٦,٦٤	(٤٢,٧٧)	٢٠,١٨	٤٢,٠٨	٢٧,٤٩
٢٠١٤	(١١,١١)	١٨,٧٩	(١٠,٤٧)	١٢,١٢	(١٣,٠٩)	٣٤,٤٥	(٩,٢٠)	٤,٤٦
٢٠١٥	(٠,٦٨)	٢٤,٧٨	(١٤,٧٧)	١٨,٦٠	٤٣,٦٨	١٠,٧٥	(٤١,٩٩)	٤٤,٨٠
المتوسط	-	١٨,٧٢	-	٢٨,٨٢	-	١٥,٩٨	-	٣٦,٣٨

القيم بين الأقواس قيم سالبة. - المتوسط السنوي للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من: جدول (١).

جدول ٥. تطور الأهمية النسبية للتجارة المصرية مع أفريقيا في إجمالي التجارة المصرية ونصيب الفرد منها خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)

البيان السنة	نصيب الفرد من التجارة بالدولار	نصيب الفرد من الصادرات بالدولار	نصيب الفرد من الواردات بالدولار	نصيب الفرد من الفائض او العجز بالميزان بالدولار	نصيب الفرد من التجارة المصرية مع أفريقيا/ التجارة المصرية %	الواردات		الصادرات	
						المصرية من افريقيا/ الواردات المصرية %	المصرية الى افريقيا/ الصادرات المصرية %	المصرية من افريقيا/ الواردات المصرية %	المصرية الى افريقيا/ الصادرات المصرية %
٢٠٠١	٨,٠٨	٣,٠٩	٥,٠٠	(١,٩١)	٣,٣٤	٥,١٩	٢,٧٣	٥,١٩	٣,٣٤
٢٠٠٢	١٢,١٣	٣,٦٥	٨,٤٨	(٤,٨٢)	٥,٠١	٥,٥٦	٤,٨١	٥,٥٦	٥,٠١
٢٠٠٣	١٥,٤٠	٦,٩٧	٨,٤٣	(١,٤٧)	٦,٥٢	٨,١٧	٥,٥٩	٨,١٧	٦,٥٢
٢٠٠٤	١٧,٤٠	٦,٧٩	١٠,٦١	(٣,٨٣)	٦,٢٤	٦,٥٠	٦,٠٨	٦,٥٠	٦,٢٤
٢٠٠٥	٢٣,٩٨	٩,٦٣	١٤,٣٦	(٤,٧٣)	٥,٩٠	٦,٧٨	٥,٤٣	٦,٧٨	٥,٩٠
٢٠٠٦	٢٠,٨٩	٨,٨٠	١٢,٠٩	(٣,٢٩)	٤,٦٤	٤,٨٩	٤,٤٨	٤,٨٩	٤,٦٤
٢٠٠٧	٢٤,٧٠	١٣,٥٨	١١,١٢	٢,٤٥	٤,٤٤	٦,٥٢	٣,١٩	٦,٥٢	٤,٤٤
٢٠٠٨	٦٢,٩١	٣٨,٦٣	٢٤,٢٨	١٤,٣٥	٦,٣١	١١,٧٥	٣,٦٣	١١,٧٥	٦,٣١
٢٠٠٩	٥٧,٩٩	٤١,٢٤	١٦,٧٥	٢٤,٤٩	٦,٧٥	١٣,٧٢	٣,٠٠	١٣,٧٢	٦,٧٥
٢٠١٠	٧٠,٤٦	٤٩,٥٩	٢٠,٨٧	٢٨,٧٢	٧,٢٩	١٥,٤٥	٣,٢٣	١٥,٤٥	٧,٢٩
٢٠١١	٧٣,٧٠	٥١,٤٣	٢٢,٢٦	٢٩,١٧	٦,٥٨	١٣,٦٤	٣,٠٠	١٣,٦٤	٦,٥٨
٢٠١٢	٨٢,٣٥	٥٣,٢٣	٢٩,١٢	٢٤,١١	٧,١٠	١٥,٥٠	٣,٥٧	١٥,٥٠	٧,١٠
٢٠١٣	٦٦,٠٧	٤٩,٧٨	١٦,٢٩	٣٣,٤٩	٦,٠٧	١٥,١٦	٢,١٤	١٥,١٦	٦,٠٧
٢٠١٤	٥٧,٤٤	٤٣,٥٩	١٣,٨٥	٢٩,٧٤	٥,٢٤	١٤,٥٦	١,٧٤	١٤,٥٦	٥,٢٤
٢٠١٥	٥٥,٨٥	٣٦,٣٧	١٩,٤٨	١٦,٨٩	٥,٣١	١٥,١٥	٢,٤٠	١٥,١٥	٥,٣١
المتوسط	٤٣,٢٩	٢٧,٧٦	١٥,٥٣	١٢,٢٢	٥,٦٧	٩,٦٥	٣,٤٥	٩,٦٥	٥,٦٧

- القيم بين الأقواس قيم سالبة. - المتوسط السنوي للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

قاعدة بيانات www.trademap.org

البنك الدولي، مؤشرات البنك الدولي، اعداد السكان، سنوات متفرقة.

مجلة العلوم الزراعية المستخدمة م٤٥ ، ع٢ (٢٠١٩)

خلال فترة الدراسة، كما في جدول (٦)، يتضح ان متوسط درجة الميل للاستيراد المصري من أفريقيا بلغ نحو ١٧,٠٪ خلال فترة الدراسة، وتراوح قيمته بين حد أدنى بلغ نحو ٦٣,٠٪ في عام ١٠٠٢، وحد أقصى بلغ نحو ٢,١٪ في عام ٥٠٠٢، كما بلغ نحو ٤٥,٠٪ في عام ٥١٠٢، وبارتفاع قدره نحو ٣١,٠٪ عن نظيره في عام ٤١٠٢، ويشير ذلك بوضوح الى انخفاض مساهمة الواردات المصرية من أفريقيا في مكونات الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة.

(٨) علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات المصرية مع أفريقيا: بتقدير علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات المصرية مع أفريقيا خلال فترة الدراسة، يتضح وجود ارتباط قوى أكبر من (٧,٠) بين الصادرات والواردات بين مصر وأفريقيا، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط نحو ٧٨,٠. مما يشير إلى وجود ارتباط قوى بين الصادرات المصرية إلى أفريقيا والواردات المصرية من أفريقيا خلال فترة الدراسة. مما يوضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية، وعدم تمركز معظمها في عدد من الدول، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة البينية المصرية الأفريقية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول ومن بينها مصر، وهذا يحتاج لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين مصر وأفريقيا مع بقية دول العالم.

(٩) نصيب الفرد المصري من التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا: يتضح من جدول (٥) أن متوسط نصيب الفرد المصري من التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا خلال فترة الدراسة انه تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٨٠,٨ دولار في عام ١٠٠٢، وحد أقصى بلغ نحو ٥٣,٢٨ دولار في عام ٢١٠٢، أي انه تضاعف بنحو ٠١ مرة

(٥) درجة الانفتاح الاقتصادي المصري على أفريقيا: بدراسة درجة الانفتاح الاقتصادي على أفريقيا، وذلك بتقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال فترة الدراسة، كما في جدول (٦)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٥٨٪ في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٣,٠٥٪ في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١,٧٣٪، وبلغت نحو ١,٥٥٪ في عام ٢٠١٥، وبانخفاض قدره نحو ٠,١٦٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤، وتشير النتائج السابقة الى انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي المصري على أفريقيا، واعتماده أكثر على دول أخرى خارج أفريقيا، ولذلك لا بد من اتاحة السبل واتخاذ الوسائل اللازمة لتنشيط التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا.

(٦) الميل للتصدير المصري الى أفريقيا: بدراسة درجة الميل للتصدير المصري الى أفريقيا، وذلك بتقدير الأهمية النسبية للصادرات المصرية الى أفريقيا بالنسبة لإجمالي الناتج المصري خلال فترة الدراسة، كما في جدول (٦)، يتضح ان متوسط درجة الميل للتصدير المصري الى أفريقيا خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٠,٩٤٪، وتراوح قيمته بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٢٢٪ في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ١,٨٧٪ في عام ٢٠٠٨، كما بلغ نحو ١,٠١٪ في عام ٢٠١٥، وبانخفاض قدره نحو ٠,٢٩٪ عن نظيره في عام ٢٠١٤، وبالتالي يتضح تدنى وانخفاض مساهمة الصادرات المصرية الى أفريقيا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي المصري.

(٧) الميل للاستيراد المصري من أفريقيا: بدراسة درجة الميل للاستيراد المصري من أفريقيا، وذلك بتقدير الأهمية النسبية للواردات المصرية من أفريقيا بالنسبة لإجمالي الناتج المصري

جدول ٦. تطور مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية بين مصر وأفريقيا خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٠١)

البيان السنوي	معدل التغطية	الانفتاح الاقتصادي	المشاركة الاقتصادية	الميل للتصدير	الميل للاستيراد	كفاءة أداء العمليات التصديرية
٢٠٠١	٦١,٧٤	٠,٥٨	٢٣,٦٥	٠,٢٢	٠,٣٦	٠,٥٦
٢٠٠٢	٤٣,٠٩	٠,٩٨	٣٩,٧٧	٠,٢٩	٠,٦٨	٠,٨٩
٢٠٠٣	٨٢,٦٢	١,٣٤	٩,٥٢	٠,٦١	٠,٧٣	١,٢٠
٢٠٠٤	٦٣,٩٤	١,٦٢	٢٢,٠٠	٠,٦٣	٠,٩٩	١,٤١
٢٠٠٥	٦٧,٠٣	٢,٠٠	١٩,٧٤	٠,٨٠	١,٢٠	١,٩٤
٢٠٠٦	٧٢,٨١	١,٤٨	١٥,٧٤	٠,٦٢	٠,٨٦	١,٥٧
٢٠٠٧	١٢٢,٠٥	١,٤٧	٩,٩٣	٠,٨١	٠,٦٦	١,٦٠
٢٠٠٨	١٥٩,١٢	٣,٠٥	٢٢,٨٢	١,٨٧	١,١٨	٣,٣٨
٢٠٠٩	٢٤٦,١٩	٢,٤٧	٤٢,٢٣	١,٧٦	٠,٧١	٢,٧١
٢٠١٠	٢٣٧,٦١	٢,٦٤	٤٠,٧٦	١,٨٦	٠,٧٨	٢,٩٥
٢٠١١	٢٣١,٠٠	٢,٦٢	٣٩,٥٨	١,٨٣	٠,٧٩	٢,٨٥
٢٠١٢	١٨٢,٧٩	٢,٥٥	٢٩,٢٨	١,٦٥	٠,٩٠	٢,٨٩
٢٠١٣	٣٠٥,٥٥	٢,٠٢	٥٠,٦٨	١,٥٢	٠,٥٠	٢,١٧
٢٠١٤	٣١٤,٧٥	١,٧١	٥١,٧٨	١,٣٠	٠,٤١	١,٧٩
٢٠١٥	١٨٦,٧١	١,٥٥	٣٠,٢٤	١,٠١	٠,٥٤	١,٦٧
المتوسط	١٣١,٢٥	١,٧٣	٢٦,٤٧	٠,٩٤	٠,٧١	١,٧٨

- المتوسط السنوي للنسب المئوية تم حسابه كمتوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من:

قاعدة بيانات www.trademap.org

البنك الدولي، مؤشرات البنك الدولي، سنوات متفرقة.

درجة المشاركة الاقتصادية والاعتماد المتبادل بين الدولة وغيرها سواء دولة أخرى أو العالم الخارجي، كما أنه كلما انخفض قيمة المؤشر في حالة المشاركة مع العالم الخارجي يدل على انخفاض الواردات وبالتالي انخفاض التبعية الاقتصادية إلا أنه في حالة رغبة دولتين في زيادة الاعتماد المتبادل فإن ارتفاع قيمة المؤشر يعتبر هدف تسعى لتحقيقه. وبمقارنة درجة المشاركة الاقتصادية بين مصر وأفريقيا، وذلك بحساب الأهمية النسبية لصافي التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا في إجمالي التجارة الخارجية الكلية المصرية، كما يتضح من بيانات جدول (٦)، يتبين أن درجة المشاركة الاقتصادية بين مصر وأفريقيا خلال فترة الدراسة تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٩,٥٢٪ في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ ٥١,٧٨٪ في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٢٦,٤٧٪. كما بلغت نحو ٣٠,٢٤٪ في عام ٢٠١٥، وبانخفاض قدره نحو ١٢,٥٤٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤.

وتشير النتائج السابقة إلى انخفاض درجة المشاركة الاقتصادية بين مصر وأفريقيا، وذلك نتيجة لانخفاض درجة الاعتماد المتبادل بينهما من ناحية، وتضاؤل التبادل التجاري بينهما من ناحية أخرى.

المخلص والتوصيات

يعد السوق الأفريقي قاعدة استهلاكية عريضة للمنتجات المصرية ومن هذا المنطلق حرصت مصر على تدعيم علاقات التعاون والصداقة مع الدول والتكتلات الأفريقية من خلال السعي لإبرام الاتفاقيات لزيادة التبادل التجاري بينها وبين مصر وتمكن المشكلة البحثية في انخفاض حجم التبادل التجاري بين مصر وأفريقيا سواء الصادرات المصرية إلى القارة أو الواردات المصرية منها بصفة عامة الزراعية بصفة خاصة، ويستهدف البحث بصفة رئيسية الوقوف على الوضع الراهن للتجارة الخارجية بين مصر وأفريقيا وكفاءتها بالإضافة إلى تحليل ودراسة الهيكل السلعي بين مصر وأفريقيا وذلك خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠٠١)، واعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام معادلات الاتجاه الزمني العام: في دراسة تطور التجارة الخارجية الكلية المصرية مع أفريقيا، وكذلك دراسة معدلات تغيراتها السنوية ونموها السنوي، علاوة على الاعتماد على العديد من مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية، وتمثلت أبرز النتائج البحثية في: بلغ قيمة التجارة بين مصر وأفريقيا نحو ٥,١١١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتزايدت بمعدل نمو بلغ نحو ١٢,٧٧٪ خلال فترة الدراسة، كما بلغ قيمة الصادرات الكلية المصرية إلى أفريقيا نحو ٣,٣٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتزايدت بمعدل نمو نحو ١٥,٢٣٪ في حين بلغ قيمة الواردات البينية الكلية المصرية من أفريقيا نحو ١,٧٨٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وتزايدت بمعدل نمو بلغ نحو ٨,٢٥٪. وتبين تزايد الفائض بمعدل نمو بلغ نحو ٢٣,٦٪ خلال فترة الدراسة. وتبين أن ليبيا تعتبر أهم الشركاء التجاريين لمصر في أفريقيا، حيث مثلت قيمة التجارة المصرية مع ليبيا نحو ٢٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا، يليها الجزائر بنحو ١٩,٣٣٪، يليها السودان بنحو ١٠,٨٤٪، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للميزان التجاري المصري مع أفريقيا نحو ٣٦,٣٨٪، واتضح أن نسبة قيمة التجارة المصرية مع أفريقيا في إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية حوالي ٥,٦٧٪. واتضح أن متوسط درجة الميل للتصدير المصري إلى أفريقيا بلغ نحو ٠,٩٤٪، بينما بلغ متوسط درجة الميل للاستيراد المصري من أفريقيا نحو ٠,٧١٪. وأن هناك وجود ارتباط قوي بين الصادرات والواردات بين مصر وأفريقيا، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط نحو ٠,٨٧.

من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٢، وبلغ نحو ٥٨,٥٥ دولار في عام ٥١,٠٢، بانخفاض قدره نحو ٩٥,١٪ عن عام ٤١,٠٢، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٩٢,٣٤ دولار. وتبين أن متوسط نصيب الفرد المصري من الصادرات المصرية إلى أفريقيا خلال فترة الدراسة تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٩٠,٣ دولار في عام ١٠٠٢، وحد أقصى بلغ نحو ٣٢,٣٥ دولار في عام ٢٠١٢، أي أنه تضاعف بنحو ٧١ مرة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٢، وبلغ نحو ٧٣,٦٣ دولار في عام ٥١,٠٢، بانخفاض قدره نحو ٢٢,٧٪ عن عام ٤١,٠٢، وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو ٦٧,٧٢ دولار.

بينما بلغ متوسط نصيب الفرد المصري من الواردات المصرية من أفريقيا خلال فترة الدراسة نحو ١٥,٥٣ دولار، وتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٥ دولار في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٢٩,١٢ دولار في عام ٢٠١٢، أي أنه تضاعف بنحو ٥,٨ مرة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٢، وبلغ نحو ١٩,٤٨ دولار في عام ٢٠١٥، بارتفاع قدره نحو ٥,٩٣٪ عن عام ٢٠١٤. وتبين أن نصيب الفرد المصري من العجز في الميزان التجاري المصري مع أفريقيا خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٠٦) تراوح ما بين حد أدنى بلغ نحو ١,٤٧ دولار في عام ٢٠٠٣، وحد أقصى بلغ نحو ٤,٨٢ دولار في عام ٢٠٠٢، وأن نصيب الفرد المصري من الفائض في الميزان التجاري المصري مع أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٥) تراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٢,٤٥ دولار في عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ نحو ٣٣,٤٩ دولار في عام ٢٠١٣، كما بلغ متوسط نصيب الفرد المصري من صافي الميزان التجاري المصري مع أفريقيا (فائض) خلال فترة الدراسة نحو ١٢,٢٢ دولار.

وتشير النتائج السابقة إلى انخفاض نصيب الفرد من الصادرات والواردات المصرية مع أفريقيا، وأن نصيب الفرد من الصادرات بلغ نحو ١٧٨,٧٪ من نصيب الفرد من الواردات وذلك انعكاساً لتحقيق فائض في الميزان التجاري المصري مع أفريقيا والذي بلغ متوسط نصيب الفرد منه كمتوسط خلال فترة الدراسة نحو ١٢,٢٢ دولار.

(١٠) كفاءة أداء العمليات التصديرية المصرية إلى أفريقيا: تعتبر نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي مؤشراً على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدولة في مجال التجارة الخارجية مع غيرها من الدول، ومن ثم زيادة الصادرات بينها وهذه الدول المختلفة، مما ينعكس على زيادة الصادرات البينية مع دول العالم. ويتضح من دراسة كفاءة العمليات التصديرية المصرية مع أفريقيا خلال فترة الدراسة كما في جدول (٦)، أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ٠,٥٦٪ في عام ٢٠٠١، وحد أقصى بلغ نحو ٣,٣٨٪ في عام ٢٠٠٨، كما بلغت نحو ١,٦٧٪ في عام ٢٠١٥، وبانخفاض قدره نحو ٠,١٢٪ عن نظيرتها في عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١,٧٨٪.

وتشير النتائج السابقة إلى انخفاض نسبة التجارة الخارجية المصرية مع أفريقيا بالمنطقة في قيمة الدخل القومي الإجمالي المصري، مما يدل على انخفاض عدد المؤسسات التصديرية وانخفاض كفاءة أداء العمليات التصديرية بين مصر وأفريقيا خلال فترة الدراسة.

(١١) المشاركة الاقتصادية بين مصر وأفريقيا: يشير هذا المؤشر إلى مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على زيادة مجلة العلوم الزراعية المستدامة م ٤٥، ٢٤ (٢٠١٩)

ويوصى البحث بعدة توصيات وهي

- ٣- مجدي الشوربجي (دكتور) (١٩٩٤) الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، قسم التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان.
- ٤- محمد احمد احمد السيد (دكتور) (٢٠١٥) الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية الزراعية، ورقة بحثية مقدمة للترقية لدرجة أستاذ مساعد، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة قناة السويس.
- ٥- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور) (مارس ٢٠١٦) التجارة الخارجية البيئية الكلية والزراعية العربية «رؤية تحليلية»، الطبعة الأولى، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.
- ٦- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور) (مارس ٢٠١٧) التجارة الخارجية البيئية الكلية والزراعية المصرية الاثيوبية وافاق تطورها، المؤتمر السابع للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة بالفيوم، جامعة الفيوم.
- ٧- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، التمثيل التجاري، نشرة المعلومات الاقتصادية، اعداد متفرقة.
- ٨- ياسر عبد الحميد دياب (دكتور) (٢٠١٦) تجارة مصر مع التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية، ورقة مرجعية مقدمة الى اللجنة العلمية الدائمة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.

- 9- El Khateeb, T., Soliman, A. S. and Eladawy, (2016) An Economic Analysis of Development and Structure of the Foreign Total Intra-Arab Trade, *Agricultural Sciences*, 7, 20-29. doi: 10.4236/as.2016.71003.

- ١- الاهتمام بدراسات الطلب الخارجي واحتياجات السكان في الدول الافريقية والعوامل المؤثرة على زيادة الصادرات المصرية، ونشر هذه المعلومات لتكون دليلاً للمصدرين والمنتجين، علاوة على إقامة المعارض الترويجية للمنتجات المصرية في اهم أسواق دول القارة.
- ٢- التركيز على التعاون الاقتصادي مع الدول المحورية بالقارة مثل جنوب وإفريقيا والسنگال والسودان، بتفعيل اللجان التجارية بين مصر وهذه الدول لتكون طريق لزيادة حركة التجارة البيئية وحيث ان كل منها عضواً بأحد التكتلات الاقتصادية الافريقية مما يسهل دخول المنتجات المصرية الى دول هذه التكتلات، والاستفادة من توافر المواد الخام لمصر بأسعار أفضل من العالمية.
- ٣- دراسات تفصيلية ومستمرة عن أسعار السلع والمواد الخام بدول القارة ومقارنتها بالأسعار العالمية لتحديد إمكانات واردات مصر منها والاستفادة من فروق الأسعار.
- ٤- انشاء إدارة مصرية متخصصة في التعامل مع الأسواق الافريقية لقياس اذواق المستهلكين ومتطلبات هذه الأسواق من جودة السلع واسعارها وغيرها، للعمل على تنشيط الصادرات المصرية الى دول القارة.

المراجع

- ١- حسام الدين محمود البربري (دكتور) (أكتوبر ٢٠١٠) دور الدولة المصرية في تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الافريقية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين الزراعيين.
- ٢- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (٢٠٠٤) التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا «الكوميسا»، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا.

An Economic Analysis of the Development and Efficiency of the Trade Partnership between Egypt and Africa

Sarhan Soliman

Agricultural Economy Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt.

THE VALUE of trade between Egypt and Africa to 5.111 billion dollars in 2015, the growth rate increased to 12.77% during the period (2001- 2015), the value of total exports to Africa about 3.328 billion dollars in 2015 has increased, with a growth rate of about 15.23%, while the total value of bilateral imports of Egyptian College Africa about 1.782 billion dollars in 2015 has increased, with a growth rate of about 8.25%. The increase in the surplus balance of trade between Egypt and Africa macroeconomic growth rate of about 23.6%. It was found that Libya is considered the most important trade partners of Egypt, representing the value of Egyptian trade with Libya about 20% of the total Egyptian foreign trade with Africa, followed by about 19.33% of Algeria and Sudan by about 10.84%, it turned out that the percentage of the value of the Egyptian trade with Africa in the total value of Egyptian foreign trade of about 5.67%. It was found that the average Egyptian export orientation to Africa amounted to about 0.94%, while the average pitch Egyptian import from Africa toward 0.71 research recommends the establishment of a network of trade information and electronic sites includes all the required business information and data of the crisis for trade to overcome the abundance of available information and can help the Egyptian International Trade Point, and activating the role of the Export Guarantee Company in the coverage of risks facing the Egyptian exports in trade with the countries of the continent, as well as the revitalization of the role of the Export Development Bank to provide funding for Egyptian exports to the countries of the continent.